CCW/GGE/2008-I/WP.1
16 January 2008

ARABIC
Original: FRENCH

فـــريق الخبراء الحكوميين للأطراف المتعاقدة الســـامية في اتفاقـــيـــة حظـــــر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

٢٠٠٨، الدورة الأولى
جنيف، ١٤-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
البند ٦ من جدول الأعمال
الذخائر العنقودية

تعاريف الأسلحة ذات الذخائر الفرعية العنقودية

وثيقة مقدمة من فرنسا

١- تـــولي فرنســـا أهمـــية لموضـــوع اعتـــبار مسألة التعاريف بنداً ذا أولوية في هذا الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومـــيين. فالـــتعاريف ســـتكون عنصـــراً محوريـــاً عـــندما يحين وقت تحديد نطاق الصك المقبل. وفرنسا تعي أن وضـــع هـــذه الـــتعاريف لـــن يخلـــو مـــن صعوبة. وبالفعل هناك تنوع كبير في الأسلحة ذات الذخائر الفرعية: فهذه الأســـلحة تختـــلف مـــن حيـــث خصائصـــها، ومـــن حيـــث ما تلبيه من احتياجات عملياتية، وما تخلفه من آثار في المـــيدان. ونظـــراً إلى هـــذا التـــنوع، لا شـــك أنه سيكون من المناسب التوجه صوب تعاريف تتسم بقدر كاف من الشـــمول، مـــع الحـــرص عـــلى إيجـــاد نقطة توازن بين الضواغط العسكرية للدول وأوجه التقدم الإنساني التي تسعى هذه الدول إلى ضمانها بفضل الصك المقبل.

٢- وينـــبغي أن يركـــز فـــريق الخـــبراء الحكومـــيين عملـــه على الجوانب التقنية من هذه التعاريف. ويمثل ذلك بـــالفعل الإســـهام الـــذي يمكـــن لمنـــتدى الخـــبراء هذا أن يقترحه على المحافل الأخرى التي تقوم ببلورة تفكير إنساني والـــدول الـــتي تحـــوز هـــذه الأســـلحة وتســـتخدمها. وهنا تكمن، فيما يبدو، روح الولاية التي استمدتها الدول من اتفاقية الأسلحة التقليدية. ويتعين بالتالي أن يشمل النهج الذي سيتبع ما يلي:

`١` اقتراح تعريف تقني، بسيط وعملي، لأسلحة الذخائر الفرعية المعنية؛

`٢` القـــيام بعدئـــذ ببحـــث المشـــاكل الـــتي يطرحها استخدامها، ولا سيما من حيث التسبب في وجود بقايا من متفجرات الحرب.

٣- وقـــد ســـبق لـــبعض الـــدول أن بحثـــت مســـألة الـــتعاريف. وقُدِّمت عدة إسهامات. وهذه الإسهامات تـــتمحور في بعـــض الـــنقاط حـــول تصورات مختلفة، لكن لكل منها إيجابياته، وبالإمكان أو من المفروض أن تسهم في إثـــراء المناقشـــة. وتتضـــمن مفاهـــيم الـــتعريف الـــتي اقترحـــتها ألمانيا والمملكة المتحدة، اللتين تلتقيان مع النهج الفرنســـي في عـــدة نقـــاط، إضـــافة إلى وثـــيقة موقـــف روســـيا المقدمـــة في حزيـــران/يونيه ٢٠٠٧، العديد من العناصر الهامة:

`١` أولاً يتعين توخي البساطة: فكل ما لا يندرج في نطاق التعريف يجب أن يترك خارج نطاق الصك الذي ستجري صياغته. والأسلحة التي لا تثير مشاكل إنسانية حقيقية ليس لها أن تكون مشمولة بالبروتوكول المقبل؛

`٢` تشتمل الوثائق التي سبق أن قدمت على نوعين من التمييز يبدو أنهما ينطويان على فائدة كبيرة:

(أ) بداية، يجب تعريف سلاح الذخائر الفرعية والذخيرة الفرعية في حد ذاتها على نحو مستقل. فهذان العنصران يندرجان في إشكاليتين مختلفتين: فـ "السلاح" هو مجرد حامل (يعبر عنه بالإنكليزية بما يدل على "ناقل" أو "حاو" أو "وعاء") يحوي ذخائر ويهدف استخدامه إلى إطلاق هذه الذخائر الفرعية. والذخائر الفرعية، لا الحاوي، هي التي تحدث أثراً في الميدان ويمكن أن تتسبب في أضرار بشرية؛

(ب) ثانياً، تتضمن التعاريف المقدمة تمييزاً مفيداً بين "الذخائر الفرعية" المتفجرة وغير المتفجرة، على اعتبار أن الأولى هي التي يمكن أن تشكل خطراً ويتعين بالتالي أن تدرج في نطاق البروتوكول المقبل.

`٣` وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من النهج الذي تقترحه فرنسا، يتعين، حسبما يتبين من الإسهامات السالفة الذكر، الاستناد في تقييم الخطر البشري إلى معايير الموثوقية والدقة، من منظور قريب من منظور لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٤- ويترتب على هذه المعايير اعتبار نوعين من العناصر التقنية:

`١` الخصائص التقنية الداخلية من قبيل:

(أ) وجود أو عدم وجود آليات تدمير ذاتي، أو إبطال ذاتي، أو تعطيل ذاتي للذخائر الفرعية؛

(ب) وجود أو عدم وجود آلية توجيه؛

(ج) موثوقية الذخائر الفرعية، أي احتمال انفجارها حسبما يُفترض فيها وعدم تحولها إلى بقايا من متفجرات الحرب.

`٢` عدد الذخائر الفرعية في الحاوي، الأمر الذي يفرض تحديد عتبة يصبح دونها الخطر البشري ضعيفاً.

٥- ويتوافر لفريق الخبراء الحكوميين إذن أساس جيد للمناقشة بالنظر إلى ما قدمته عدة دول من وثائق. ويتعين توخي نهج من شأنه أن يؤدي إلى أكبر قدر من التوافق في الآراء على أن يراعى في ذلك دوماً هدف تعزيز القانون الإنساني الدولي القائم.

٦- وينبغي أن تنصب الأعمال ذات الأولوية المتعلقة بالتعاريف في المقام الأول على تحديد الجوانب التقنية والعملياتية. وهذه مهمة من الأجدر أن توكل إلى فريق من الخبراء العسكريين والتقنيين. وترغب فرنسا في أن تُسنَد إلى هذا الفريق ولاية بحث مسألة التعاريف وأن يكلف بصياغة استنتاجات يقوم فريق الخبراء الحكوميين ببحثها خلال اجتماعه الذي سيعقد في نيسان/أبريل. وبعد الانتهاء من ذلك، سيكون بالإمكان التقدم على نحو أسرع وأيقن فيما يتعلق بنقاط رئيسية أخرى مثل نطاق الصك المقبل ومداه.

٧- وبالنظر إلى الوقت المخصص لفريق الخبراء الحكوميين لكي ينهي أعماله، فإن عليه مع ذلك أن يعمل على إحراز تقدم متواز في جميع النقاط التي سيحدد أن من اللازم مناقشتها.

- - - - -